



24 نوفمبر 2017

السيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

نداء لإدانة الحملة القمعية للسلطات المصرية على حرية التعبير

السيد المفوض السامي،

نحن، المنظمات الموقعة أدناه، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الوضع الحالي لحقوق الإنسان في مصر.

فقبل أربع سنوات، تبنت السلطات المصرية قانون التظاهر المقيد لحرية التجمع لدرجة تجريم مجرد التخطيط للتظاهر. وأضحى ذلك القانون أحد عناصر الترسانة التشريعية القمعية التي تحرم المواطنين المصريين من حقهم في حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، بحجة الحفاظ على الاستقرار ومكافحة الإرهاب.

كذلك شكل قانون الصحافة والإعلام المصري الصادر في 26 كانون الأول/ديسمبر 2016 هجوماً غير مسبوق على حرية الصحافة، وجعل قانون الجمعيات من المستحيل على المجتمع المدني العمل في أمان، في حين بات قانون مكافحة الإرهاب أداة لفرض حظر السفر وتجميد الأصول على الصحفيين، المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السلميين.

وضعت جميع هذه القوانين الصارمة بيد قوات الأمن التي ترتكب، بشكل يومي، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في إفلات تام من العقاب؛ إعدامات بإجراءات موجزة، اختطافات يليها احتجاز في السر واختفاءات قسرية، وتعذيب، واغتصابات، واعتقالات تعسفية، ومحاكمات غير عادلة أمام المحاكم المدنية والعسكرية التي تصدر أحكاماً قاسية بالسجن وعقوبات بالإعدام.

تمارس السلطات هذه الانتهاكات الخطيرة بطريقة منهجية لبث الرعب في المجتمع وإخماد كل أشكال المعارضة ومنع الاحتجاج. وتستهدف الطلاب والأساتذة والنقابيين والصحفيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين وغيرهم من الناشطين السلميين.

لم تكف السلطات المصرية بممارسة اعتداءاتها على الحرية والسلامة الجسدية لمواطنيها، بل فرضت رقابة واسعة النطاق على الإنترنت. ومنذ أيار/مايو 2017، حُجبت أكثر من 400 موقع إلكتروني - بما في ذلك مواقع إخبارية ومواقع تابعة لمنظمات حقوق الإنسان - في محاولة لمنع نشر التقارير التي تتعارض مع الرواية الحكومية بشأن حالة حقوق الإنسان في البلاد.

نعتمد أن هذا الجهاز الذي أنشئ بذريعة ضمان الاستقرار؛ هو العكس من ذلك بل فتح الباب لتجاوزات تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي غدت مصر طرفاً فيه منذ عام 1982.

السيد المفوض السامي، ونحن على أبواب تخليد الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نرى ضرورة تذكير السلطات المصرية بالتزامها بضمان "حرية التعبير والمعتقد والتحرر من الخوف والعوز". وهي الحريات التي يعتبرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "غاية ما يرنو إليه عامة البشر"، والشعب المصري ليس استثناءً، بل يستحق دعمكم واهتمامكم.

السيد المفوض السامي، تخول لكم ولايتكم صلاحية فتح حوار مع جميع الحكومات لضمان احترام جميع حقوق الإنسان. ولا شك أن دعمكم أمر بالغ الأهمية لضمان تمتع شعب مصر "بالحقوق المتساوية لجميع أفراد الأسرة البشرية" التي أعلن عنها قبل 70 عاماً.

ونظراً لخطورة انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، نحثكم على الإدانة العلنية والشديدة للانتهاكات التي تستهدف الحق في حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، فضلاً عن الاعتداءات على الحرية وسلامة المواطنين المصريين. ولنتمس منكم أيضاً بمطالبة السلطات بوضع حد لها وإحداث آليات وقائية والقيام بالمحاسبة اللازمة لتفادي تكرارها.

#### المنظمات الموقعة:

1. مركز عدالة للحقوق والحريات (Adalah Center for Rights & Freedoms)
2. مؤسسة الكرامة (Alkarama Foundation)
3. منظمة المادة 19 (ARTICLE 19)
4. لجنة العدالة (Committee For Justice)
5. التنسيق المصرية للحقوق والحريات (ECRF)
6. مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب (El Nadim Center)
7. الشبكة الأوروبي-متوسطية (EuroMed Rights)
8. فرونت لاين ديفنדרز (Front Line Defenders)
9. منظمة دليل الرقابة (Index on Censorship)
10. القلم الدولي (PEN International)
11. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (World Organisation Against Torture)